مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا عدد 02 خاص -أفريل2022 ص ص: 348-358
ر ت م د (ISSN): 2602-618X / ر ت م د إ (E-ISSN): 2710-8031

واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت

- قانون سناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا-

The reality of the application of French colonial laws in the Tiaret region - Senate's Consult Law 1863 as a model.

مصطفى عتيقة♦

جامعة تيارت bahdja.samira@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/17 تاريخ القبول: 2021/11/29 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص باللغة العربية:

إنّ الغرض من هذه الورقة البحثية هو دراسة السياسة الاقتصادية المتبعة في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية، حيث أنّ الجدل يحركه السّؤال التالي: نتائج قانون سناتوس كونسيلت 1863. لقد حاول نابوليون الثالث تحسين وضعية المسلمين الجزائريين، وعليه صرّح سنة 1863 أنّ أراضي القبائل ستوزّع في النهاية في شكل ملكية خاصة على عدد من القبائل. إنّ الغاية من الإجراءات المتخذة ما بين1847 و1863 هي جعل مجموع الأراضي في متناول الاستعمار. حيث أعلنت القبائل مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية، وهو الأمر الذّي نص عليه قانون سناتوس كونسيلت في أفريل 1863.

الكلمات المفتاحية: سناتوس كونسيلت، الملكية، القبائل، الاستعمار، الإمبراطورية.

Abstract

This paper explores how a study of economic policy-making in Algeria during the period of the Second Napoleonic Empire, the following discussion is motivated by the question**:** the results of senates consultum 1863 **.**Napoleon tried to ameliorate the condition of the Moslem Algerians, So in 1863 declared that the tribal lands would eventually be distributed as private property to the members of the tribes.

♦ المؤلف المرسل

The objective of the partitioning measures taken between 1847 and 1863 was to make the lands available for colonization; he tribes became the Owners of the territories of which they have the permanent and traditional possession, as stated in the senates consultum of April 1863

Keywords: Senatesconsultum, Property, Tribes, Colonization, Empire.

مقدمة:

إنّ الغاية من هذه الدّراسة هي التعرف على جانب من تطبيق القوانين الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية في منطقة تيارت، وخاصة تلك المتعلقة بالملكية العقارية، وكان الغرض هو إيجاد الصيغ القانونية من أجل انتزاع الأراضي من الجزائريين وتمليكها للعنصر الأوروبي الذّي انتدب لخدمة الاستعمار الرأسمالي الفرنسي. ويبقى السؤال الأساسي في هذا الموضوع:إلى أي مدى ساهم قانون سناتوس كونسيلت 1863 في تغيير الواقع الاقتصادي في منطقة تيارت ؟.

وفي سبيل تحقيق هذه الدراسة تم اعتماد المنهج التاريخي بوصفه أداة لمعالجة الإشكالية المطروحة في ضوء المعطيات التّاريخية المتوفرة، ومن مزاياه مساهمته الفعالة في التعرف على واقع تطبيق سناتوس كونسيلت في منطقة الدّراسة(تيارت)، ومن إجراءات هذا المنهج فحص وتقويم المادة التّاريخية، وإثبات حجّتها. حيث يوجد جزء من هذه المادة التّاريخية ضمن طيّات بعض الدّراسات السّابقة سواء حول التّشريعات العقارية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، أوحول قانون سناتوس كونسيلت 1863م ونذكر منها:كتاب "الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)" لصاحبه عدّة بن داهة وخاصة ما تعلق بقوانين نزع الملكية، كتاب " La dépossession des Fellahs" لمؤلفه جيلالي صاري، وهو مفيد في مجال التعرّف على القوانين العقارية التي ساعدت على نقل ملكية أراضي الجزائريين إلى المعمرين. ورسالة دكتوراة لصالح حيمر بعنوان " السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930م".

لقد تميزت تيارت بكثرة عروشها وقبائلها وشكل الملكيات التي اتخذت طابع الجماعة والتي ساهمت بشكل كبير- منذ عهد الأمير عبد القادر- في مواجهة المشروع

الاستعماري الفرنسي الهادف إلى احتلال الجنوب الغربي، حيث شاركت قبائل الأحرار وأولاد خليف وأولاد سيدي منصور في مقاومة أولاد سيدي الشيخ [1] .

لقد اتسمت المنطقة بما يعرف ب "الاتحادات القبلية" وكانت تشكل إداريا آغويات تخضع إلى سلطة البايات وهو النظام الذّي سار على نهجه الأمير عبد القادر.ومن أهمها آغوية اولاد خليف والأحرار.

وتكمن أهمية الموضوع في كون أنّ تداعيات هذه المسألة استمرت إلى ما بعد الاستقلال من خلال ما أحدثته من تفكك اجتماعي واقتصادي بسبب الصّراع على ملكية الأراضي بين الأعراش والقبائل.

لقد حظي موضوع التّشريعات العقارية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية باهتمام واسع من طرف الحقوقيين حيث ألف لاينود" Laynaud" بصفته مدير أملاك الدّولة سنة 1900 كتابا بعنوان"Notice sur la propriété Foncière en Algérie "، وكتاب موريس بويان" Maurice -Pouyanne" بعنوان " La propriété Foncière en Algérie".

ولقد سعت مختلف اللّجان الفرنسية في الجزائر إلى تقديم تقارير حول الملكية العقارية، واقتراح الوسائل الكفيلة بتشجيع الاستعمار وترسيخه ضمن فكرة توطيد علاقة المستوطنين بالأرض.

1. **ماهية قانون سناتوس كونسيلت 1863**:

يعد قانون سناتوس كونسيلت "Sénatus-consulte " الصّادر بتاريخ 22 أفريل 1863 نقطة تحوّل في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر، وقبل الحديث عن مضمون القانون لابد من الإشارة إلى مجموع القوانين والتشريعات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة (1830- 1871) حيث اختصر الأمر الملكي الذّي أصدره الماريشال فالي بتاريخ 31 اكتوبر 1845 كل قرارات الحجز وخاصة خلال قيام الثّورات المناهضة لفرنسا، وكان الغرض حينها إنشاء مراكز استيطانية والاستغلال الفوري للأموال الشّاغرة [2] .

---

1 - كمال صحراوي، أسلوب السياسة الاستعمارية الدموي في احتلال الغرب الجزائري، مجزرة أولاد سيدي منصور بتيارت1864، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 04، العدد02، 2017، ص323.

2-Rinn,Régime pénal de L'indigénat, revue Alg de Jurisprudence 1885,p134.

ثم جاءت قوانين أخرى ونخص بالذكر قانون 01 اكتوبر 1844 وقانون 21جويلية 1846 من أجل تنظيم الملكية وتسهيل عملية الاستيلاء عليها حيث شملت تلك القوانين إجراءات فحص العقود، وأوجب قانون 1846 ضرورة أن تكون تلك العقود تنتمي إلى تاريخ مثبت خلال مرحلة ما قبل 05 جويلية 1830، ونص أيضا على نزع ملكية الأرض لعدم زراعتها [3].

لقد طرحت المسألة العقارية منذ زيارة الإمبراطور نابليون للجزائر سنة 1860 ثم الرسالة التي بعث بها للماريشال بيليسي" Pelissier" بتاريخ 06 فيفري 1863 والتي شكلت الخطوة التمهيدية لقانون سناتوس كونسيلت، حيث تم إعداد مشروع القانون مطلع شهر مارس 1863 وبعد إطلاع الحكومة الفرنسية عليه تم عرضه على مجلس الشّيوخ من طرف الجنرال آلار"Allar" والذّي قدّم عرضا تفصيليا حول الملكية العقارية في الجزائر.

يعد القانون المشيخي أحد المعالم الأساسية لما عرف بالمملكة العربية والتي حاول من خلالها نابليون الثالث إيجاد سياسة توفيقية، وكان هدف القانون تفكيك بنية القبيلة، والاعتراف بالملكية الفردية للمعمّر، وقد شمل سبعة فصول[4]:

-**الفصل الأول**: تعلن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك.مع تثبيت كل أعمال التقسيم التي تمّت بين الدولة والأهالي فيما يخص ملكية الأرض.

- **الفصل الثاني**: يتضمن كيفية تطبيق القانون(تحديد مناطق القبائل، تقسيم أراضي القبائل بين الدواوير، تأسيس الملكية الفردية..).

- **الفصل الثالث**: إصدار لائحة إدارية تحدّد (أشكال تحديد مناطق القبائل، أشكال وشروط تقسيمها بين الدّواوير، أشكال وشروط تأسيس الملكية الفردية).

-**الفصل الرابع**: تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع الضّرائب والرّسوم.

3- Raynaud ;Notice sur la propriété Foncière en Algérie, Im Mustapha,1900,p39.

4-A.N.O.M ;Fonds Ministériels, Carton F/80/1805,Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Année 1863np39.

-**الفصل الخامس**: يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك، كما يحتفظ بالدّومين العام كما حددته المادة 02 من قانون 16 جوان 1851 بالإضافة إلى دومين الدولة خاصة الغابات.

- **الفصل السادس**:إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851، حول تأسيس الملكية في الجزائر.

-**الفصل السّابع**: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851، خاصة ما تعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجز.

لقد جاء قانون سناتوس كونسيلت وغيره من التشريعات العقارية للتعويض عن سياسة الكنتنة " Cantonnement" أو ما يعرف بسياسة الحصر، والتي كانت تهدف أساسا إلى خلق الملكية الفردية عن طريق منح القبائل الأراضي التي تستغلها فعليا، فحين يعتبر ما تبقى " فائضا عقاريا " يمنح للأوروبيين المستوطنين.

لقد تم توقيف تنفيذ سناتوس كونسيلت بتاريخ 19-12-1870 بسبب الحرب البروسية –الفرنسية بعد أن تم إنشاء حوالي "667 " دوارا، وخلال الفترة (1900-1934) شملت عمليات تنفيذ سناتوس كونسيلت حوالي 113 قبيلة انتخبت 180 دوارا بمساحة قدرت ب " 8722587" هكتارا.وعموما جاءت عمليات تنفيذ قانون سناتوس كونسيلت بطيئة ومكلفة للغاية تحمّل أعباءها المالية المسلمون.

2. واقع تطبيق قانون ستاتوس كونسيلت العقاري بتيارت:

كان يتم اختيار القبائل المعنية بعمليات سناتوس كونسيلت تماشيا مع مصالح الاستعمار في المنطقة والتي كانت تشمل دعم الاستيطان الأوروبي من جهة وتحطيم النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، لذلك كان يتم اختيار القبائل المحاذية للمراكز الاستيطانية الأوروبية أو للغابات أوالسّكك الحديدية.[5]

-5 عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، متشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 140.

كما كان يتم اختيار القبائل الكبرى ذات المساحة الواسعة والكثافة السّكانية العالية. لقد شمل قانون سناتوس كونسيلت مهمّتين: تحديد أراضي القبائل ثم توزيعها على الدّواوير في شكل ملكيات فردية ويوضح الجدول التالي أهم القبائل التي مستها العملية[6].

المنطقة	القبيلة
بلدية تيارت المختلطة(تيارت-أفلو)	-قبيلة اولاد خليف. -قبيلة شاوية اولاد بلحسين. -قبيلة اولاد زيان ومرابطين غرابة. -قبيلة اولاد زيان شراقة. -قبيلة زاوي واولاد بوعفيف. قبيلة اولادعدو واولاد خالد -قبيلة بن مختار

فحين تأخر تطبيق القانون في مناطق أخرى إلى غاية 1865 ويتعلق الأمر ب بني مدين وهي من أصول بربرية تنتسب لبني توجين وهي القبيلة التي استهدفت قائد المكتب العربي "لاكوت " لمدينة تيارت ، اولاد الشريف الشراقة وهم فرع من بني سويد ينتمون لعرب زغبة، واولاد مسعود وهم من أصول عربية فضّلوا البقاء على الحياد خلال ثورة بومعزة 1845، ويرجع السّبب إلى قلة اللّجان الإدارية المكلّفة بتنفيذ العملية حيث كانت محدّدة بلجنتين في كل مقاطعة.

لقد شمل القانون في تيارت قبيلة "عويسات" وهي قبيلة عربية من المرابطين استسلمت بعد سقوط الزمالة سنة 1843، وعند قيام ثورة بومعزة 1845 انضموا إليها ثم لجأوا إلى المناطق الجنوبية[7]، وقد أشرف على عملية تطبيق قانون سناتوس كونسيلت الجنرال " ليبرت أرنست أدريان" والذّي شارك في إخماد ثورة بني مايدة سنة 1864، وقد

6-August Ducat ,La guerre en Afrique ;Paris,1846,p75.

7-بوعناني العربي، المقاومة الشعبية في منطقة تيارت 1830-1908 ومواقف الزعامات القبلية والدينية من الاستعمار الفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2018-2019 ، ص83.

قام هذا الأخير بتحديد إقامة القبائل ورصد العيون والمصادر المائية ثم وضع تقرير مفصّل عن القبيلة، علما أنّ هذه الأخيرة عرفت بامتلاكها لأراضي ملك كانت خاضعة لفرنسا منذ 1843، شاركت في ثورة بومعزة سنة 1845، وهي أيضا تستحوذ على أراضي فلاحية قدّرت ب 144 هكتار.وقد خضعت القبيلة للتقسيم إلى فرعين: الأول قبيلة عويسات والثاني قبيلة بوغدو وهي قبيلة بربرية من بقايا قبيلة لماية .وجدير بالذكر أنّ القبيلة أعطت للدولة حوالي 3926 هكتار من أجل الحفاظ على ملكية " السّبيقة"[8].

وعلى مستوى قبيلةأولاد خليف" وهم من الأشراف الوافدين خلال الفتح الإسلامي سنة 750ه /1350م وقدّر عددهم خلال أربعينات القرن 19 م بحوالي "14400 " نسمة[9]كان أولاد خليف ينقسمون إلى أربع قبائل:أولاد الخروبي، أولاد بورنان الصّحاري الشراقة والقنادزة قصر كوجيلا.

خضعت القبيلة لقانون سناتوس كونسيلت بتاريخ 20 نوفمبر 1863 على مستوى البلدية المختلطة "فرندة" وكان سكان القبيلة يعتمدون في حياتهم على تربية المواشي وزراعة الحبوب وبعض زراعة الحمضيات، وكانت القبيلة تملك حوالي 5000 هكتار كأراضي ملك في السّرسو وما تبقى عبارة عن سبيقة "Sabga "، وهي عبارة عن الأراضي المشاعة التي يتم استغلالها جماعيا وتسمى أيضا في الشرق الجزائري "أراضي العرش " [10] .

حيث اقترح الحاكم الإداري لبلدية فرندة الإبقاء على الإقليم في شكله الطبيعي على شكل ملكيات جماعية، وقد تم بتاريخ 20 نوفمبر 1865 تقسيم القبيلة إلى قسمين: الأول دوار واحد " لوهو" ، والبقية ضمت إلى أملاك الدولة.

يبدو أنّ الاهتمام بأولاد خليف كان انطلاقا من معطيات سابقة فسنة 1858 تحدث فيكتور بيرار " Victor Bérard " عن أولاد خليف قائلا: أضحت هذه القبائل متشردة، وقد أنشأوا في واد سوسلم سدودا لسقي مزروعاتهم، وعلى الطريق المؤدية إلى جبل عمّور حفروا ثلاث مجموعات من الآبار. وتأتي مجزرة أولاد سيدي منصور- إحدى فروع

8- R-Perrin ;Le Sersou.Etude de géographie humaine(Premir),Méditerranée/Année 1960.

9-E. Carette, Origine et migration des pricipales tribus de L'Algérie, Imprimerie impériale, Sans date, p476.

10 -وابل بختة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و علم الأثار، جامعة وهران، 2012.2013.، ص59.

أولاد خليف- بتاريخ 06 سبتمبر 1864 ضمن إستراتيجية فرنسية غايتها الاستيلاء على مقدرات هذه القبائل وخاصة الموارد المائية (عين الوسخ، عين القطيفة، وعين الرقاي..) وأيضا بسبب ارتباطهم بالمقاومة.

كما تكشف الإحصائيات عن إمكانيات أولاد خليف بقبائلها المختلفة في إنتاج الشّعير والقمح، حبث كانت تلك الإمكانيات الاقتصادية حافزا لإقحامها ضمن القانون العقاري [11] :

-أولاد بورنان:1400 هكتار قمح، 2700 هكنار شعير.

-أولاد الخروبي: 1500 ه قمح، 3000 ه شعير.

-صحاري الشّراقة:1100 ه قمح، 2200 ه شعير.

-قنادزة:500 ه قمح، 950 ه شعير.

كذلك على مستوى قبيلة "أولاد عايد" حوالي 20000 هكتار (بلاد بوجمعة) قسمت بين مجموعة من الدّواوير، وفي سنة 1888 قبل تيرمان" Tirman" هبة لافون "Lafon " الخاصة ب1700 هكتار التي تخلى عنها سكان بلاد بوجمعة ولكن يبدو أنّ لافون لم يمارس أي ضغط على الأهالي ولكنه اعتمد على القادة المحليين، ونضيف أنه بمناسبة تقسيم "الملك" رقم 49 تمت "السّفقة" مع جماعة بني مايدة أين منحت حوالي 426 هكتار للآغا رغم أنه ليس له حق في هذه القسمة.

وتأتي هذه العملية تمهيدا لإنشاء المراكز الاستيطانية بالمنطقة.حيث أنّ تحويل تيارت فيما بعد إلى بلدية كاملة الصلاحيات بتاريخ 20 ماي 1869، وإسناد مسؤولية رئاسة البلديات إلى معمّرين فرنسيين يؤكد هذا التوجه.كما أنّ عدد الأوربيين في المنطقة خلال السنوات التي تلت قانون سناتوس كونسيلت يكشف عن هذه الحقيقة. فخلال سنة 1869 سجلت البلدية المدنية تيارت الإحصائيات التالية[12]. :

11 - 10- Fabre ;Monographie de la commune indigène de Tiaret-Aflou,B.S.G.A.R,p267.

12 -وابل بختة، المرجع السابق، ص73.

المساحة	المجموع	الأوروبيون	الأهالي	جنسيات اخرى	فرنسيون
157682	1927	405	699	13	657

يمكن تفسير ارتفاع عدد المعمّرين في المنطقة بقانون سناتوس كونسيلت ذلك أنّ المادة " 06" من القانون والتي ألغت الحظر الذّي فرضته المادة"14 " من قانون 16 جوان 1851، و بالتالي تمكّن المعمّرون من شراء الأراضي الواقعة ضمن أملاك الأعراش.

لقد بدا واضحا أنّ قانون سناتوس كونسيلت كان يسعى إلى تقسيم القبائل كمرحلة أولى نحو تفكيك المجتمع الجزائري[13] ، وقد عبّر الجنرال ألار" Allard" عن هذا الغرض في حديثه عن دوافع صدور القانون عندما قال: " لن تغفل الحكومة عن حقيقة أنّ سياستها يجب أن تنشد التّخفيف من تأثير الزّعماء وتفتيت القبيلة " .

وجدير بالذّكر أنّ تطبيق قانون سناتوس كونسيلت في منطقة تيارت تزامن ومحاولات فرنسا إفقار بعض القبائل الثّائرة ضد الوجود الفرنسي كما حدث مع قبائل الأحرار وهو الأمر الذّي كشف عنه تقرير كورييه دو لادروم" Courrier de la Drome" في عدد 12 ماي 1864 حول موضوع الاستعدادات الفرنسية لغزو جهة تيارت، وفي رسالة وجهها الجنرال ديليني " Deligny" إلى الحاكم العام يدعوه من خلالها إلى "أكل شعير الأحرار وإفراغ مطاميرهم " ومراقبة التّموين بكل من فرندة وتيارت [14] .

ردود الفعل: لقد كان من الواضح أنّ مشاركة قبائل تيارت في انتفاضة أولاد سيدي الشّيخ تعد امتدادا للثّورات التي عرفتها، ضف إلى ذلك فرصة للتعبير عن رفض قانون سناتوس كونسيلت1863، حيث أثارت سياسة الاستيطان مخاوف العائلات الكبرى خاصة أولاد سيدي الشّيخ وقبيلة الأحرار بتارت[15] ، وقد شاركت قبائل تيارت وعلى رأسها قبيلة الأحرار في انتفاضة أولاد سيدي الشّيخ من خلال معركة "عوينات بوبكر " بتاريخ 08 أفريل 1864.

---

13 - Djilali Sari ;La dépossessions des Fellahs(1830-1962), Société National D'édition et de diffusion ,Alger,1975,p23.

14 - كمال صحراوي، المرجع السابق، ص325.

15 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860-1900، ج2، دار البصائر، الجزائر، ط6، 2009، ص186.

ورغم أنّ سي احمد ولد قاضي ينتمي إلى قبائل المخزن وقد تم تعيينه باش آغا لمدينة فرندة لكنه وبمناسبة اجتماع مجلس وهران برئاسة الماريشال راندون " Randon " بتاريخ 14 ديسمبر 1869، عبّر ولد قاضي -بصفته عضو المجلس العام بوهران- عن عدم رضاه بخصوص السياسة الفرنسية وخاصة ما تعلّق بقانون سناتوس كونسيلت الذّي سيدفع الجزائريين إلى بيع أراضيهم للفرنسيين، واعتبر أنّ هذا القانون ستكون له نتائج وخيمة.

الخاتمة:

لقد أحدث تنفيذ المشاريع الاستعمارية الفرنسية في الجزائر العديد من التحولات في مختلف المجالات حيث تمكنت من إعادة ترتيب الأرض والقبائل بموجب قانون سيناتوس كونسيلت، ولقد أعطت تفاصيل تطبيق القانون يتيارت عيّنة معبّرة للدراسة، حيث كان من الواضح أنّ القانون لم يؤد إلى تحسين وضعية الأهالي في منطقة تيارت حيث ظلّت أملاكهم عرضة للنّهب والمصادرة من طرف المعمّرين والشّركات الرأسمالية مما تسبّب في تناقص نصيب العائلات الكبرى من الأراضي الفلاحية. ومن جهة ثانية فقدت القيادات التقليدية(Caidats) مكانتها بسبب تطبيق قانون سناتوس كونسيلت.

ومن جهة ثانية يشكل البحث في التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية المفتاح الأساس لفهم وإيجاد الحلول المناسبة لمعضلات اقتصادية تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال.

قائمة المصادر و المراجع:

-- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860-1900، ج2، دار البصائر، الجزائر، ط 6، 2009.

-- بن داهة عدة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

-- بوعناني العربي، المقاومة الشعبية في منطقة تيارت 1830-1908 ومواقف الزعامات القبلية و الدينية من الاستعمار الفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2018-2019 .

-- حيمر صالح ، قانون سناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية، مجلة عصور، العدد 18-19 ، 2012.

- صحراوي كمال، أسلوب السياسة الاستعمارية الدموي في احتلال الغرب الجزائري، مجزرة أولاد سيدي منصور بتيارت1864، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 04، العدد02 ، 2017.

-وابل بختة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، 2012.2013.

-August Ducat, Laguerre en Afrique, Paris,1864.

-ANOM ;Fonds Ministériels, Carton F/80/1805,Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Année 1863.

- Djilali Sari ;La dépossessions des Fellahs(1830-1962), Société National D'édition et de diffusion ,Alger,1975.

-E.Carette, Origine et migration des principales tribus de L'Algérie, Imprimerie impériale, Sans date.- Fabre ; Monographie de la commune indigène de Tiaret-Aflou,BSGAR.

- Fabre ;Monographie de la commune indigène de Tiaret-Aflou,BSGAR.

-Rinn,Régime pénal de L'indigénat, revue Alg de Jurisprudence 1885.

- Raynaud ;Notice sur la propriété Foncière en Algérie, Im Mustapha,1900,p39.

-R-Perrin ;Le Sersou.Etude de géographie humaine (premir),Méditerranée/Année 1960.